جامعة تكريت

كلية التربية للعلوم الانسانية

قسم التاريخ

المرحلة الثالثة

تحديث الدول الاسلامية المعاصرة (تركيا – ايران – ماليزيا – إندونيسيا – باكستان)

م.م. مريم طه صبري

اصلاحات مصطفى كمال اتاتورك الاجتماعية

اولا : التمهيد

بعد انهيار الدولة العثمانية وهزيمتها في الحرب العالمية الأولى (١٩١٨)، ورثت تركيا مجتمعاً مثقلاً بالتقاليد القديمة، والأمية، وتراجع مكانة المرأة، وسيطرة رجال الدين على الحياة اليومية. رأى مصطفى كمال أن أي مشروع لبناء دولة قومية حديثة لن ينجح من دون إصلاح اجتماعي جذري يغير نمط التفكير والسلوك. لذلك ركّز على إعادة تشكيل البنية الاجتماعية بما ينسجم مع مبادئ "الكمالية" التي حددها:(الجمهورية، القومية، الشعبوية، العلمانية، الإصلاحية، والدولتية).

شهدت تركيا في أعقاب الحرب العالمية الأولى وانهيار الدولة العثمانية واحدة من أعمق التحولات في تاريخها الحديث. فقد وجد مصطفى كمال أتاتورك نفسه أمام مجتمع مثقل بالتقاليد الموروثة، والأمية، والجمود الفكري، وهي عوامل اعتبرها عائقاً أمام بناء دولة قومية حديثة قادرة على منافسة الغرب. ومن هنا انطلقت حركة إصلاحية واسعة النطاق لم تقتصر على السياسة والاقتصاد، بل امتدت لتطال النسيج الاجتماعي بكل تفاصيله.

لقد آمن أتاتورك بأن قوة الدولة لا تتحقق إلا عبر مجتمع متجدد، يقطع صلته بالماضي العثماني والإسلامي التقليدي، ويتبنى أنماط الحياة الغربية بوصفها رمزاً للتقدم. فكان من أولوياته إعادة صياغة دور المرأة، وتغيير أنماط اللباس والمظاهر العامة، وإصلاح التعليم والثقافة، وإعادة تنظيم العلاقات الاجتماعية على أسس جديدة تقوم على القومية والعلمانية والمساواة.

وتبرز أهمية دراسة هذه الإصلاحات الاجتماعية في كونها لم تكن مجرد تعديلات شكلية، بل مثلت ثورة اجتماعية هدفت إلى إعادة تشكيل هوية المجتمع

التركي، وتحويله من مجتمع تقليدي ديني إلى مجتمع علماني قومي حديث. ومع ذلك، فقد أثارت هذه التغييرات جدلاً واسعاً وصراعات داخلية بين القوى المحافظة والاتجاهات التغريبية، وهو ما ترك بصماته على التاريخ السياسي والاجتماعي لتركيا حتى يومنا هذا.

ثانياً: إصلاحات المرأة ودورها الاجتماعي

١- إلغاء تعدد الزوجات : ألغيت قوانين الشريعة التي تسمح بتعدد الزوجات، واستبدلت بقوانين مدنية غربية مستوحاة من القانون السويسري.

٢- المساواة القانونية: مُنحت المرأة حقوقاً مساوية للرجل في الزواج والطلاق والإرث، مما شكل نقلة نوعية في مجتمع كان يرسخ التمييز.

٣- الحقوق السياسية: حصلت المرأة على حق الانتخاب والترشح عام ١٩٣٤، أي قبل العديد من الدول الأوروبية.

٤- التعليم والعمل : فُتحت المدارس والجامعات أمام النساء، وأصبح حضور المرأة في سوق العمل والسياسة جزءاً من المشروع الجمهوري.

هذه الإجراءات كانت تهدف إلى تحويل المرأة من "عنصر منزلي تقليدي" إلى "مواطنة فاعلة" في المجتمع الجديد.

ثالثاً: الإصلاحات في اللباس والمظاهر العامة

١- منع الطربوش (١٩٢٥): صدر "قانون القبعة" الذي فرض ارتداء القبعات الأوروبية بدلاً من الطربوش والعمامة، باعتبارها رموزاً عثمانية تقليدية.

٢- تحرير المرأة من الحجاب : لم يُفرض قانون مباشر يمنع الحجاب، لكن جرى تشجيع النساء على السفور عبر التعليم، والنشاط العام، وإبراز صور نساء سافرات في الإعلام الرسمي.

٣- فرض أنماط غربية في اللباس: شجّع الأتراك على ارتداء الملابس الأوروبية، بما في ذلك البدلات للرجال والفساتين للنساء، بوصفها رموزاً للتقدم ، هذه الخطوة لم تكن مجرد مظهرية، بل كانت مقصودة لتفكيك الهوية العثمانية وربط المجتمع بالغرب.

رابعاً: إصلاحات التعليم والثقافة

١- توحيد التعليم (قانون ١٩٢٤): ألغيت المدارس الدينية (الكتاتيب والمدارس الشرعية) ووُضعت تحت إشراف وزارة التعليم.

٢- إلغاء الكتابة العربية (١٩٢٨): استبدلت الأبجدية العربية باللاتينية لقطع الصلة بالتراث العثماني والإسلامي، وتسهيل التواصل مع أوروبا.

٣- محو الأمية: أنشئت "مدارس الشعب" و"دروس الأمة" لتعليم الكبار الكتابة الجديدة.

٤- تأسيس مؤسسات ثقافية : مثل "مؤسسة التاريخ التركي" و"مؤسسة اللغة التركية" لتعزيز القومية وإعادة كتابة التاريخ بعيداً عن المرجعية الإسلامية.

٥- تبني الفكر العلماني في المناهج: أصبح التعليم خالياً من الدين، يركز على العلوم الحديثة والتاريخ القومي.

خامساً: الإصلاحات الدينية والاجتماعية

١- إلغاء الخلافة (١٩٢٤): وهو أكبر تحول اجتماعي وديني، إذ أنهى الارتباط بين الدولة والدين.

٢- إلغاء المحاكم الشرعية واستبدالها بمحاكم مدنية.

٣- إغلاق التكايا والزوايا الصوفية (١٩٢٥) التي كانت تمثل نفوذاً دينياً واجتماعياً كبيراً، وإلغاء وزارة الأوقاف وإلحاقها بالدولة، والسيطرة على الأذان واللغة الدينية فُرض الأذان باللغة التركية بدلاً من العربية (١٩٣٢-١٩٥٠)، هذه الإجراءات جعلت الدين مسألة شخصية، وأبعدته عن المجال العام.

سادساً: الهوية والقومية

١- بناء هوية تركية جديدة: جرى الترويج لفكرة "الأمة التركية الحديثة" بديلاً عن الهوية الإسلامية الجامعة.

٢- إلغاء الامتيازات للأقليات التي كانت موجودة في العهد العثماني، وفرض سياسة تتريك واسعة.

٣- اللغة: اعتُبرت "اللغة التركية الحديثة" رمزاً أساسياً للقومية، فجرى تنقيتها من الكلمات العربية والفارسية.

٤- الاحتفالات الوطنية: أُلغيت الأعياد الدينية الرسمية (باستثناء عيد الفطر والأضحى لاحقاً) وحلّت محلها الأعياد الوطنية مثل "عيد الجمهورية".

سابعاً: الحياة الاجتماعية اليومية

ومنها العائلة تحولت من وحدة تقليدية تحت سلطة الرجل والدين، إلى أسرة قانونية مدنية تحت رقابة الدولة، والفنون والآداب شُجعت الفنون الغربية مثل المسرح والموسيقى الكلاسيكية، وأُنشئت دور الأوبرا والباليه، والرياضة دُعمت الأندية الرياضية باعتبارها وسيلة لتنشئة الشباب بروح قومية حديثة، اما المدن فقد شهدت أنقرة وإسطنبول تخطيطاً عمرانياً جديداً يعكس "الحداثة" بأسلوب غربي.

ثامناً: أثر الإصلاحات الاجتماعية

١- على المدى القصير: خلقت صدمة قوية في المجتمع التركي، إذ قاومتها قطاعات واسعة من الشعب المحافظ، واندلعت ثورات مثل تمرد الشيخ سعيد الكردي (١٩٢٥).

٢- على المدى البعيد : رسخت هذه الإصلاحات النموذج العلماني التركي، وأعادت تشكيل المجتمع بما يتماشى مع "الغربنة".

٣- التناقضات : رغم مظاهر التحديث، بقيت الفوارق بين المدن والريف، وبين النخب والطبقات الشعبية، مما أنتج لاحقاً صراعاً مستمراً بين "الكمالية" و"الإسلام السياسي".

الخاتمة

إصلاحات مصطفى كمال أتاتورك الاجتماعية لم تكن إصلاحات جزئية، بل ثورة شاملة استهدفت تغيير العقل الجمعي للمجتمع التركي. سعى من خلالها إلى قطع الصلة مع الماضي العثماني–الإسلامي، وبناء مجتمع قومي علماني حديث على النمط الأوروبي. لكن هذه التغييرات ولّدت جدلاً دائماً بين "التغريب" والهوية الإسلامية، وهو الجدل الذي ما زال يؤثر في تركيا حتى اليوم.

حسناً ريم ، هذه **خاتمة أكاديمية** تصلح لإغلاق البحث عن إصلاحات مصطفى كمال أتاتورك في الجانب الاجتماعي:

يمكن القول إن الإصلاحات الاجتماعية التي قادها مصطفى كمال أتاتورك شكّلت نقطة تحول مفصلية في تاريخ تركيا الحديث. فقد هدفت هذه الإصلاحات إلى بناء مجتمع جديد يقطع صلته بالماضي العثماني، ويستند إلى مبادئ القومية والعلمانية والتغريب. وبالفعل، استطاع أتاتورك أن يُدخل تغييرات جذرية طالت مكانة المرأة، ونظام التعليم، واللباس، والعلاقات الاجتماعية، فضلاً عن إقصاء الدين من المجال العام، ليؤسس بذلك لنموذج جمهوري حديث لم يعرفه المجتمع التركي من قبل.

لكن، ورغم النجاح في فرض هذه التحولات، فإنها لم تكن بلا ثمن. إذ واجهت مقاومة قوية من القوى المحافظة والشرائح الاجتماعية المتمسكة بالتقاليد الإسلامية، الأمر الذي أفرز صراعاً مستمراً بين الكمالية والإسلام السياسي ظل يطبع الحياة التركية حتى العقود الأخيرة. ومن هنا يمكن القول إن إرث أتاتورك الاجتماعي لم يكن مجرد إصلاح مرحلي، بل كان مشروعاً لبناء هوية جديدة، ما تزال تركيا تعيش آثارها وتناقضاتها حتى اليوم.

وبذلك يتضح أن إصلاحات أتاتورك الاجتماعية، على الرغم من اختلاف المواقف حولها، قد شكلت الأساس الذي بُنيت عليه الدولة التركية الحديثة، ورسّخت جدلية كبرى بين التحديث والتقاليد، وهي جدلية لم تُحسم بعد، بل تواصل حضورها في حاضر تركيا ومستقبلها.